الفصل الثالث

واقع السياسات الاجتماعية والفقر فى المرحلة الانتقالية

تمهيد :

لانستطيع تناول واقع السياسات الاجتماعية والفقر دون التعرض للعدالة الاجتماعية والمساواة فالعدالة ليست كلمة تكتب وتقال وتستخدم صماء ،بل هى تطبيق وفعل يحقق إنسانية الإنسان، ويحقق إنسانية المجتمعات وبالتالى تتحقق التنمية، ولن تتحقق العدالة بدون سياسات تهدف الى ذلك ، واذا نجحت السياسات العادلة نكون قد نجحنا فى الحد من الفقر.

وهنا يرتبط الفقر بالسياسات التى توضع للحد منه وعندما تتحقق العدالة يقل الفقر ، ولكن يوجد إرتباط بين مفهوم الفقر ومفهوم عدم العدالة، وعلى الرغم من ارتباط مكافحة الفقر بتحقيق التنمية ، إلا انه لا يجوز التعامل معهما كمترادفين لتحديد من هم الفقراء ،
فمدخل التنمية البشرية يضع تعريفاً خاصاً للفقر، وهو فقر القدرات والذى يقاس بالفشل فى تمكين الفرد من القدرات الأساسية اللازمة لتحقيق مستوى كاف من الإكتفاء الذاتى المستدام ، أو إفتقاده للحريات الأساسية اللازمة لتجنب الجوع والمرض والجهل وهى الحالة المؤدية به للفقر. وتشمل القدرات فى مفهومها ومضمونها بعض محددات فقر الثروة ، ومن ثم فلا يتعادل فقر القدرات مع حالة الفقر فى الثروة.
كما يختلف مفهوم الفقر كذلك عن مفهوم عدم العدالة ، حيث يتناول مفهوم عدم العدالة توزيع موارد المجتمع عبر خميسات الإنفاق أو الثروة المختلفة .
سوف نتناول فى هذا الفصل المحاور الآتية:

المحور الأول : واقع الفقر قبل المرحلة الانتقالية وأثنائها.

المحور الثانى : واقع سياسات التنمية البشرية قبل وأثناء المرحلة الانتقالية

المحـــور الاول : واقع التنمية البشرية والفقر قبل وأثناء المرحلة الانتقالية

تعد التنمية البشرية من أهم أهداف السياسة الاجتماعية التى تسعى الى تحقيقها، فالتنمية البشرية هى عملية تعزيز للقدرات البشرية- لتوسيع الخيارات والفرص للجميع حتى يستطيع كل شخص أن يحيا حياة تتسم بالاحترام والقيمة. وللتنمية البشرية تعريفات ومفاهيم كثيرة سوف نتناول بعض منها:

تعريف التنمية البشرية

"هى عملية توسيع لخيارات الناس عن طريق توسيع الوظائف والقدرات البشرية. ومن ثم تعبر التنمية البشرية أيضاً عن النتائج البشرية التى تتحقق في هذه الوظائف والقدرات. وهى تمثل عملية وغاية في الوقت ذاته. وعلى جميع مستويات التنمية تتمثل القدرات الأساسية الثلاث في: أن يحيا الناس حياة مديدة وصحية، وأن يحصلوا على المعرفة، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق. ولكن عالم التنمية البشرية يمتد إلى ما هو أبعد من ذلك. فمجالات الاختيار الأخري التى يعطي لها الناس منحة فائقة يتضمن المشاركة والأمن والقابلية للاستدامة وحقوق الإنسان المضمونة- وهى كلها أمور لازمة لكى يكون الإنسان خلاقاً ومنتجاً ولكى يتمتع باحترام الذات وبالتمكين وبالإحساس بالانتماء إلى مجتمع. وفي التعريف الأخير للتنمية البشرية بأنها تنمية الناس لأجل الناس وبواسطة الناس".[1]

كما تحتوى التنمية على الحرية فالتنمية حرية، حيث توجد حريات اجتماعية مهمة، مرتبطة بها، مثل القدرة على المشاركة في حياة المجتمع، والاشتراك في المناقشات العامة، وكذلك الاشتراك في عملية صنع القرارات السياسية.

أما الهدف من التنمية البشرية يتمثل في تهيئة بيئة تمكينية يمكن فيها تعزيز قدرات الناس وتوسيع نطاق الخيارات المتاحة لهم.

---

[1] Undp تقرير التنمية البشرية 2000 ص ص 17 - 23.

فالتنمية البشرية تتضمن اهتماماً ملزماً بالتقدم، بحيث تتحرك الأمور إلى الأمام من موضعها السابق. والإصرار على رؤية ديناميكية يمكن أن يكون مفيداً على وجه الخصوص في النظر في حقوق الإنسان بمرور الوقت.

من الواضح عدم كفاية أن تمنح البلدان حقوقاً اقتصادية واجتماعية نظرياً فحسب، فليس من الممكن تشريع الصحة الجيدة وفرص العمل. إذ أن ثمة حاجة إلى وجود اقتصاد قوى بدرجة تفي لجعله يوفرها- ولتحقيق ذلك يلزم وجود أناس يعملون اقتصادياً. وسيعمل الناس لأنهم بذلك ينعمون بثمار عملهم وهى: الأجر العادل، والتعليم والرعاية الصحية لأسرهم، وما إلى ذلك. وسيكونون الثروة التى تتيح تعويضهم. ولكن إذا حرموا مرة أخري من ثمار عملهم، فإنهم يفقدون ما لديهم من دافع. ومن ثم فإن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية هى حافز الاقتصاد القوي وجائزته على حد سواء. وهذا ما يجعل إرساء نظرية واسعة لحقوق الإنسان أمراً واجبا لتحقيق التنمية البشرية المستدامة.

التنمية البشرية وحقوق الإنسان:

تجمع بين حقوق الإنسان والتنمية البشرية رؤية مشتركة وقصد مشترك هو تأمين الحرية والرخاء والكرامة لجميع الناس في كل مكان فالهدف هو تأمين:

- التحرر من التميز- حسب الجنس أو العنصر أو الأصل العرقي أو القومي أو الدين.
- التحرر من الفقر – أي التمتع بمستوى معيشة لائــق.
- حرية تنمية إمكانات المرء البشرية وتحقيقها.
- التحرر من الخوف- أي من التهديدات للأمن الشخصي ومن التعذيب.
- التحرر من الظلم وانتهاكات سيادة القانون.
- حرية الفكر والكلام والمشاركة في صنع القرار.
- حرية مزاولة عمل كريم دون استغلال.[1]

ومما سبق يتضح لنا أن التنمية البشرية تعنى الارتقاء بنوعية الحياة من كافة جوانبها وركزت على أحد أهم هذه العناصر وهى أن يحيا الناس حياة مديدة صحية أن يحصلوا على

---

[1] الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2000، ص1.

المعرفة وعلى الموارد اللازمة لمستوى معيشى لائق، وهذه العناصر الثلاثة هى مكونات دليل التنمية البشرية، الذى يقيس مدى توافر هذه العناصر الثلاثة بمستويات مختلفة.

حيث يقُسم دليل التنمية البشرية إلى أربع مستويات بقيم مختلفة داخل أى مجتمع وفقا لحالة التنمية البشرية كما يلى:

- **مستوى تنمية بشرية مرتفع جداً وقيمته 0,833**
- **مستوى تنمية بشرية مرتفع – وقيمته تقع ما بين 0,724– 0,833**
- **مستوى تنمية بشرية متوسط وقيمته تقع ما بين 616–0,724**
- **مستوى تنمية بشرية المنخفضة وقيمته تقع ما بين 502– 0,615**

وإننا سوف نعتمد على هذا الدليل في التعرف على مستويات التنمية البشرية في الريف المصرى في الفترة الزمنية قبل ثورة 25 يناير 2011 وبعد الثورة .

وذلك للتعرف على مستويات التنمية البشرية بكل مكوناتها، وهل حدث لها تغيير أم لا، وما هى اتجاهات هذا التغير.

وهذا ما سوف نوضحه من خلال التعرف على موقع مصر على المستوى العالمى وعلى المستوى القومى.

1– موقع مصر عالميا في مستوى التنمية البشرية:*

" قد حصلت مصر في تقرير التنمية البشرية العالمى نهضة الجنوب على الترتيب (112) مائة واثنا عشر عام 2013 من إجمالى الدول على مستوى العالم الذى يبلغ عددهم 187 مائة وسبعة وثمانون دولة، وكانت قيمة دليل التنمية البشرية الخاص بمصر 0,662 وبهذه القيمة تعد مصر من الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة " وقد تراجع ترتيب مصر دوليا بعد الثورة إلى 112 في حين كان الترتيب (101) في عام 2010 وقيمة دليل التنمية البشرية 0,620 "[(1)]

---

* الأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية العالمى "نهضة الجنوب" تقدم بشري في عالم متنوع 2013، ص214.

(1) الأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية العالمى ، الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية، 2010، ص149.

توضيح: ترجع انخفاض قيمة دليل التنمية البشرية في عام 2010 إلى انخفاض قيمة الأدلة بشكل عام في هذا العام حيث كانت كالتالى:

* تنمية بشرية مرتفعة جدا قيمتها 0,878 * تنمية بشرية مرتفعة قيمتها 0,717 3 * تنمية بشرية متوسطة قيمتها 0,592
* تنمية بشرية منخفضة قيمتها 0,393

ومن خلال تتبع حالة التنمية البشرية في مصر من خلال تقرير التنمية البشرية العالمى، نجد أن هناك نوع من الثبات النسبى في هذا المستوى منذ عام 2005 وحتى عام 2011 قبل ثورة 25 يناير، حيث كانت قيمة دليل التنمية البشرية في عام 2007 كانت 0,640 وارتفعت قليلا إلى 0,661 عام 2008 وظلت ثابتة حتى عام 2013 كما هو موضح في الجدول التالى رقم (1).

وهذا يعنى أن هنـــاك ثبـــات في حالة التنمية البشرية منذ عام 2007 حتى قبل ثورة 25 يناير 2011 وإلى عام 2013 في حالة ثبات، وقد ثبت ذلك من خلال قياس التغير في الترتيب على مستوى دليل التنمية البشرية العالمى.

وسوف يتضح ذلك من خلال الجدول التالى:

جدول رقم (1) تتبع حالة التنمية البشرية في مصر ونسب التغير عالمياً

	قيمة دليل التنمية البشرية						الترتيب حسب الدليل التغير		المتوسط السنوى لمعدل نمو دليل التنمية البشرية	
	2000	2005	2007	2010	2011	2012	2007-2011	2011-2012	2000-2010	2000-2012
مصر	0,593	0,625	0,640	0,661	0,661	0,662	صفر	صفر	1,08	0,092

* Undp " تقرير التنمية البشرية : نهضة الجنوب" نيويورك 2013، ص161.

يتضح لنا من هذا الجدول حالة الثبات في التنمية البشرية في مصر منذ أن انتقلت من مصر مستوى التنمية البشرية المنخفضة عام 2000 إلى بداية حدود التنمية البشرية المتوسطة أى منذ عام 2005 حتى 2012 فلم يتغير الترتيب داخل الدليل كما هو مبين بالجدول، أما معدلات النمو السنوى للدليل لم يتجاوز 1,08% حتى عام 2010 ثم بدأ يقل حتى أقل من 1% سنوياً منذ عام 2010 حتى 2012.

وهذه الحالة تنعكس بصورة مباشرة على حالة التنمية البشرية في الريف المصرى خصوصا أن الاستثمارات التى كانت توجه له تقل عن العاصمة بل نستطيع القول أن معظم الاستثمارات كانت تتم في العاصمة والقليل منها يذهب للريف. ويزداد الأمر سوءاً بالنسبة إلى ريف الوجه القبلى كما نعلم.

ونستخلص مما سبق أن مستويات التنمية البشرية ثابتة داخل إطار التنمية البشرية المتوسطة منذ عام 2005 حتى عام 2013، ولكن القيمة تقل بعد عام 2012 أى بعد ثورة 25 يناير 2011، ويتضح ذلك من المتوسط السنوى لمعدل نمو دليل التنمية البشرية الذى انخفض من 1,08% عام 2010 إلى 0,092% بعد عام 2010 هذا جانب، ومن جانب آخر انخفاض معدلات النمو الاقتصادى بعد الثورة التى لم تتجاوز 2% سنويا.

حالة دليل التنمية البشرية في مصر معدلا بعامل عدم المساواة

من المتغيرات المهمة الجديدة في دليل التنمية البشرية العالمى إضافة عامل عدم المساواة ليوضح لنا عدالة توزيع هذا الدليل بين الشرائح الاجتماعية المختلفة وبين المحافظات المختلفة داخل البلد الواحد.

فعلى سبيل المثال ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى في أى دولة من الدول التى توزع عائدات النمو بعدالة تعد مؤشرا جيدا للدولة، ولكن عدم عدالة توزيع هذا النمو بعدالة لا يخفض معدلات الفقر ولا يحُسن من مستويات معيشة معظم شرائح المجتمع.

فهو يتناول دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة بعيدا عن متوسط الإنجازات المحققة في أى بلد في الصحة والتعليم والدخل ليبين كيفية توزّع هذه الإنجازات على السكان ولهذه الغاية تطرح من قيمة الدليل الأصلى قيمة عدم المساواة في كل بعد من الأبعاد الثلاثة.

ودليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة هو المستوى الفعلي للتنمية البشرية للتنمية البشرية (بعد حساب عدم المساواة) أما دليل التنمية البشرية فهو المستوى الذى كان يمكن تحقيقه في التنمية البشرية لو توزّعت الإنجازات بالتساوى والفارق بين الدليلين يحسب بنسبة مئوية تدل على الخسارة في المستوى المحتمل للتنمية البشرية نتيجة لعدم المساواة.
والفارق في ترتيب أى بلد حسب دليل التنمية البشرية ودليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة يشير إلى أن عامل عدم المساواة إما يؤثر سلباً أو إيجابا على ترتيب البلد."[1]

---

[1] UNDP "تقرير التنمية البشرية 2013" مرجع سابق، ص ص 151-152.

جدول رقم (2)

دليل التنمية البشرية

معدلا بمعامل عدم المساواة عام 2012

	دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عـدم المسـاواة			دليل متوسط العمر المتوقع عند الولادة		دليـل التعليـم		دليـل الدخـل	
	قيمته	القيمة	الفارق الاجمالى بالنسبة المئوية	التغير في الترتيب	القيمة	الفارق بالنسبة المئوية	القيمة	الفارق بالنسبة المئوية	القيمة	الفارق بالنسبة المئوية
مصر	0,662	0,503	24,1	7-	0,724	%13,9	0,347	%40,9	0,505	%14,2

يوضح لنا الجدول دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة تنخفض قيمته بفارق إجمالى نسبة 24,1% مع تغير في الترتيب ينخفض إلى 7-، وهذا يعكس لنا حالة عدم المساواة، على مستوى إجمالى مكونات الدليل.

أما فيما يتعلق بمكونات الدليل واعتقد أن من أهم مكونات الدليل، دليل التعليم الذى يصل الفارق بالنسبة المئوية لمعامل عدم المساواة إلى 40,9% أى 41% وينخفض قيمة الدليل إلى 0,347 ويليه في الأهمية من وجهة نظر الباحثة دليل الدخل الذى يصل الفارق بالنسبة المئوية 14,2% وقيمة الدليل تصبح 0,505، أما دليل متوسط العمر المتوقع عند الولادة يصل عامل عدم المساواة إلى 13,9% وقيمة الدليل هى 0,724.

ومما سبق يتضح لنا أن تناول دليل التنمية البشرية بعامل عدم المساواة يكشف لنا القيمة الحقيقية للدليل كما يعكس حالة عدم المساواة في المجتمع، فيما يتعلق بدليل التنمية البشرية.

جدول رقم (3)

حـــالة التنمية البشرية في مصـــر

قبل واثناء مرحلة الانتقال	توقع الحياه عند الميلاد وسنوات	توقع الحياه عند الميلاد	معدل القراءة والكتابة (15+)	نسبة القيد بجميع المراحل التعليمية	دليل التعليم 2008/2007	متوسط نصيب الفرد في الناتج المحلى الاجمالى بالقوة الشرائية المعادلة بالدولار	دليل الناتج المحلى الاجمالى	دليل التنمية[1] البشرية
قبل مرحلة الانتقال (1)	71,7	0,778	70,4	%66	0,689	7787	0,727	0,731
فى مرحلة الانتقال (2)	73,5	-	-	-	0,347	5,401	0,505	0,662

(1) (2) تقرير التنمية البشرية " نهضة الجنوب" تقدم بشري في عالم التنوع، 2013، ص214، بيانات قبل الثورة. تقرير التنمية البشرية 2010، بيانات قبل الثورة، ص266.

حالة التنمية البشرية (وفقا لتقرير التنمية البشرية المصرى) قبل المرحلة الانتقالية*

إذا تناولنا حالة التنمية البشرية في مصر قبل مرحلة الانتقال يتضح الآتى:

أن قيمة الدليل هى 0,731 قبل الثورة وهذا يعنى أن حالة التنمية البشرية مرتفعة، وبالتالى مكونات الدليل مرتفعة فقد كان قيمة دليل الناتج المحلى الإجمالى 0,727 في حين أنها انخفضت عام 2012 إلى 0,505 فكان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى 7787 جنيه مصرى عام 2010 بينما انخفض إلى 5,401 جنيه إلى 5,401 جنيه مصرى عام 2013.

أما دليل التعليم فهو يوضح لنا أن التعليم في خطر من وجهة نظرى حيث انخفض من 0,689 إلى 0,347 أى من مرحلة الدليل المرتفع إلى الدليل المنخفض، ويرجع انخفاض قيمة دليل التعليم إلى انخفاض نسبة القيد بجميع المراحل التعليمية وهى 66% بالإضافة إلى ارتفاع نسبة التسرب من التعليم.

وهنا نتساءل : كيف تتقدم مصر في ظل حالة التعليم المنخفض القائمة حالياً؟

وأخيراً دليل توقع الحياة عند الميــلاد وهو أفضل الأدلة حيث تصل قيمته 0,778 وتوقع الحياة عند الميلاد 71,7 سنه.

ومما سبق يتضح لنا حالة التنمية البشرية على مستوى الجمهورية، أما إذا تناولنا حالة التنمية البشرية على مستوى الريف المصرى سوف نوضحها من خلال الجدول الآتى:

* آخر تقرير تنمية بشرية مصرى عام 2010 ولم يصدر غيره حتى الآن بسبب أحداث ثورة 25 يناير 2011.

جدول رقم (4)

مؤشرات التنمية البشرية في الوجه القبلى والبحرى

توقع الحياه عند الميلاد وسنوات	توقع الحياه عند الميلاد	معدل القراءة والكتابة (15+)	نسبة القيد بجميع المراحل التعليمية	دليل التعليم 2008/2007	متوسط نصيب الفرد في الناتج المحلى الاجمالى بالقوة الشرائية المعادلة بالدولار	دليل الناتج المحلى الاجمالى	دليل التنمية[1] البشرية	قبل وبعد الثورة
مؤشرات التنمية البشرية في الوجه القبلى								
70,2	0,753	64,4	67,6	0,655	7253,6	0,715	0,708	قبل الثورة
– *	–	–	–	–	–	–	–	بعد الثورة
مؤشرات التنمية البشرية في الوجه البحرى								
71,5	0,775	70,3	67,5	0,694	8322,5	0,734	0,734	قبل الثورة
– *	–	–	–	–	–	–	–	بعد الثورة

(1)، (2) تقرير التنمية البشرية " نهضة الجنوب" تقدم بشري في عالم التنوع، 2013، ص214، بيانات بعد الثورة. تقرير التنمية البشرية 2010، بيانات قبل الثورة، ص266.

من قراءة الجدول يتضح لنا أن قيمة دليل التنمية البشرية على مستوى الوجهين القبلى والبحرى ينخفض عن قيمة دليل التنمية البشرية على مستوى الجمهورية فقيمة دليل الوجه القبلى 0,708 وهو ينخفض عن قيمة دليل الوجه البحرى حيث كانت 734,708 على التوالى. ويظهر ذلك واضحا على مستوى الثلاث أدلة.

ونستلخص من ذلك تدهور على مستوى الوجه القبلى والوجه البحرى قبل الثورة، وهذا سينعكس على حالة التعليم فى المرحلة الانتقالية خصوصا بعد انخفاض معدلات النمو الاقتصادى. فعلى سبيل المثال انخفاض نسبة القيد بالتعليم الأساسى والثانوى معاً عام 2009 إلى 77,6%، بينما كانت النسبة 89,4% عام 2006/2005.

* مؤشرات التنمية البشرية المصرية على مستوى الريف المصرى بعد الثورة غير متاحة.

المحور الثانى : الفقر وتوزيعه في محافظات الجمهورية :

قبل التتبع لحالة الفقر في الريف المصرى والتعرف على التغير الذى حدث قبل المرحلة الانتقالية اى قبل ثورة 25 يناير 2011، سوف نتناول تعريف الفقر وكيف تم حساب نسبته وفقا لحسابات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء في مصر كما يلى:

التعريف:

أ- الفقر المادى هو عدم القدرة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية للفرد/للأسرة.

والاحتياجات الأساسية هى: الطعام والمسكن والملابس وخدمات التعليم والصحة والمواصلات.

ب- خط الفقر القومى Lower Poverty Line (LPL) هو تكلفة الحصول على السلع والخدمات الأساسية للفرد/الأسرة.

مكونات خط الفقر

(1) المكون الغذائى Food Poverty Line (FPL) (طبقا لمفاهيم منظمة الصحة العالمية وصندوق الغذاء العالمى): هو تكلفة سلة سلع غذائية تنسجم مع السلوك الإستهلاكى للفقراء وتوفر السعرات الحرارية والبروتينات اللازمة لقيام الفرد بالنشاط الطبيعى.. وتختلف تكلفة السلع الغذائية باختلاف المناطق الجغرافية ويمثل خط الفقر الغذائى- إلى حد كبير- كلفة البقاء على قيد الحياة.

(2) المكون غير الغذائى: يتم تقديره بعد تحديد خط الفقر الغذائى وهو نسبة من الإنفاق الغذائى للأسر التى يساوي إنفاقها الكلى قيمة خط الفقر الغذائى. هذه الأسر اضطرت إلى التغاضى عن جزء من الإنفاق على الغذاء حتى تتمكن من تغطية نفقات غير غذائية ضرورية ولا تستطيع الاستغناء عنها مثل الإنفاق على المسكن والمواصلات.

خط الفقر القومى= المكون الغذائى + المكون غير الغذائى

ج- الفقر المدقع يعرف بنسبة السكان الذين يقع إنفاقهم تحت خط الفقر الغذائى.

الفقراء هم السكان الذين لا يمكنهم إنفاق كلفة مكونات خط الفقر القومى.

حالة الفقر قبل المرحلة الانتقالية وحتى عام 2014 :

قبل أن نتناول حالة الفقر في الريف المصرى لابد أن نتعرف على الحالة الاقتصادية للمجتمع من خلال النمو الاقتصادى وتطوره في مصر منذ عام 2009/2008إلى عام 2014 ، فالنمو الاقتصادى أحد أهم العوامل الأساسية التى تحد من انتشار الفقر في المجتمع المصرى في حالة التوزيع العادل له واحتوائه لكل فئات المجتمع وخصوصا الفقراء والمهمشين والمستبعدين.

وسوف يوضح الجدول التالى تطور النمو الاقتصادي منذ عام 2009/2008 حتى عام 2014.

جدول رقم (5)

النمو الاقتصادى في مصر من 2009– 2013

السنة	النمو الاقتصادي
2010/2009	%5,1
2011/2010	%1,8
2012/2011	%2,2
2013/2012	%2,1
3013/2014	3.6%

المصدر: وزارة التخطيط عام 2014.

يوضح لنا الجدول أن معدل النمو الاقتصادي عام 2010/2009 بلغ 5,1% وسرعان ما تدهور وأنخفض إلى 1,2% عام ثورة 25 يناير 2011/2010 ثم اتجه نحو الارتفاع قليلاً العام الثانى للثورة إلى 2,2% ثم اتجه نحو الثبات عام 2013/2012 في الاتجاه إلى الانخفاض عن العام السابق ونسبته 2,1%، فهذا الانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي ينعكس على كل المجتمع في الريف والحضر مع زيادة آثاره السلبية على الريف المصرى عموما وعلى ريف الوجه القبلى خصوصا.

إذا تتبعنا حالة الدخل بين الريف والحضر قبل ثورة 25 يناير لتوضيح توزيعه بين الشرائح الاجتماعية المختلفة قبل الثورة، فقد قام مركز بحوث الجامعة الأمريكية (SRC) ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء (IDSC).

بعمل مسح ميدانى لتقرير التنمية البشرية عام 2005 وكان له ست رسائل " الرسالة الأولى هى: يتركز الفقر في مناطق معنية وتخفي المتوسطات السمات الخاصة به، تخفى معدلات الفقر خصائص وتجارب الفقراء، ولهذا يجب أن يستهدف العقد الاجتماعى الجديد الفقراء وأن يسعى لتلبية حاجاتهم فهؤلاء الفقراء محرومون من السلع العامة مثل المياه والصرف الصحى والضمان الاجتماعى وعلاوة على ذلك تعيش الفئات الأكثر فقرا والفئات الأكثر غنى في عالمين مختلفين، ويتركز الفقراء في المناطق الريفية ومن هُنا يسهل استهدافهم.

وبتحليل البيانات الواردة في المسح من حيث نسبة الأسر في كل من شرائح الثروة الخمس والتى تندرج من شريحة ضمن الأسر الأشد فقرا (Q1) وحتى شريحة ضمن الأسر الأكثر غنى (Q5) تبين الآتى:

- **يعيش في المناطق الريفية 90% من الأسر التى تقع في شريحة (Q1) يعنى الأسر الأشد فقرا مقابل 19% من الأسر التى تقع في شريحة (Q5) أى الشرائح الأكثر غنى.**
- **لا يتمتع 80% من أرباب الأسر في شريحة (Q1) بأى ضمان اجتماعى، وذلك مقابل 26,6% في شريحة (Q5).**

وعند النظر إلى الملامح الأساسية للأسر التى تقع في شريحة (Q1) يلاحظ أن أكثر من ثلث أرباب هذه الأسر هم عمال زراعيون (36,2) وأن 11,3% آخرين مزارعين يعملون في أرضهم. كما أن حوالى نصف الأسر الريفية (47,2%) تعتبر شديدة الفقر، ولا يتوافر لها أى مزايا أو علاقات مثل تلك التى يتيحها التوظيف في القطاع العام، وعلى سبيل المثال عند النظر إلى توزيع التلاميذ الذين يترددون على مدارس المجتمع تبين أن 90% منهم يأتون من الأسر التى تقع في شريحة Q1 من الثروة. وتعتبر هذه المدارس مناسبة للفقراء حيث تستجيب لاحتياجاتهم. ومن ناحية أخرى، يوجد تلاميذ المدارس الحكومية في كل الشرائح.

وهذه الأسر في حاجة ماسة لحزمة من السلع والخدمات التى تأخذ في الاعتبار بيئة الفقر والسمات الخاصة به. ويقترح العقد الاجتماعى الجديد سياسات وبرامج مناصرة للفقراء تمكن من الوفاء باحتياجاتهم.

وفيما يتعلق بتوزيع الفقر على مستوى الجمهورية*

سوف نتناول الفقر على مستوى الجمهورية فقد بلغت نسبة الفقر في عام 2009/2008 إلى 21,6%، بينما الفقراء المدقعون نسبتهم كانت 6,1% وبالتالى تصبح نسبة الفقر 27,7% (يضم إجمالى الفقراء والفقراء المدقعون). أما الفقر على مستوى ريف الجمهورية كان 28,9% والفقراء المدقعون 8,5%.

وهذه النسب توضح لنا أن إرتفاع نسبة الفقر والفقر المدقع في الريف المصرى بصفة عامة وارتفع نسبته بصورة أكبر في ريف الوجه القبلى حيث وصلت نسبته إلى 43,7% والفقر المدقع 15,6%. بينما تنخفض الوجه القبلى إلى 21,3% والفقراء المدقعون 15,6%.

أما ريف الوجه البحرى فتنخفض فيه نسبة الفقر إلى 14,2%، والفقراء المدقعون 2% بصفة عامة.

بينما ترتفع النسبة في ريف الوجه البحرى إلى 16,7%، أما الفقراء المدقعون نسبتهم 2,5%.وتتحسن نسبة الفقراء في حضر الوجه البحرى لتصل إلى 7,3% والفقراء المدقعون 0,8%.

جدول رقم (6)
الفقر في الريف المصرى

	نسبة الفقر وفقا لمقياس الفقر القومى	نسبة الفقر في ريف الوجه القبلى	نسبة الفقر في ريف الوجه البحرى	نسبة الفقر في حضر الوجه القبلى	نسبة الفقر في حضر الوجه البحرى	نسبة الفقر في المحافظات الحضرية
قبل مرحلة الانتقال 2009/2008	%21,8	%43,7	16,7 %17	%21,3	%7,3	%6,9
بعد مرحلة الانتقال 2011	%25,2	%51,4	%17	%29,5	%10,3	%9,6
2013/2012	26,3	%49,4	17,4	%26,7	%11,7	%15,7
	الفقر في الريف المصرى		الفقر في حضر المحافظات الريفية			
الفقر في الريف المصري: %28,9			والحضر 11% ** عام 2009/2008			

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، " مؤشرات الفقر طبقا لبيانات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك" 2013/2012، القاهرة 2013، ص1.

* الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مؤشرات الفقر من بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام 2013/2012، القاهرة، نوفمبر2013.
** تقرير التنمية البشرية المصرى 2010، ص281.

وبالنظر إلى جدول الفقر في الريف المصرى نجد كما هو المعتاد زيادة نسبة الفقر في الريف المصرى بصفة عامة.

مع زيادة نسبة الفقر في ريف الوجه القبلى بصفة خاصة، حيث بلغت النسبة قبل ثورة يناير 43,7% عام 2009 وهى تمثل ضعف نسبة الفقر على المستوى القومى حيث كانت النسبة 21,6% عام 2009، وارتفعت بعد الثورة إلى 51,4% عام 2011 وإن كانت انخفضت انخفاض طفيف بعد ثورة يناير إلى 49,4%، وفي الحقيقة هذا الانخفاض غير معروف السبب قد يرجع للبيانات.

لأن نسبة الفقر بصفة عامة على مستوى الجمهورية قد ارتفعت بعد ثورة يناير إلى 26,3% فكيف تنخفض على مستوى ريف الوجه القبلى الذى يخصه من الفقر دائما ضعف النسبة.

أما فيما يتعلق بريف الوجه البحرى فمن المعروف أن نسبة الفقر فيه تنخفض كثيرا عن الوجه القبلى، حيث كانت نسبته 17% قبل الثورة 2009 وكانت ثابتة بعد الثورة إلى 17% عام 2011 ثم ارتفعت ارتفاعاً طفيفاً عام 2013 إلى 17,4%، وهنا نجد اتساق في معدلات ارتفاع نسبة الفقر بين الريف في الوجه البحرى والنسبة القومية للفقر.

وفيما يتعلق بنسبة الفقر في المحافظات الحضرية فالنسبة تنخفض أضعافاً عن الريف حيث كانت نسبة الفقر في الحضر 6,9% عام 2009 وارتفعت إلى 9,6% و15,7% عام 2011، 2012 على التوالى بعد الثورة.

الفقـــر في المحافظات الريفية

تناولنا فيما سبق الفقر في مصر وفي الوجه البحرى والوجه القبلى وريف مصر.

أما إذا حاولنا أن نتناول بمزيد من التفصيل نسبة الفقر في المحافظات الريفية في مصر عام 2011/2010 و2013/2012.

للتعرف على أثار ثورة 25 يناير في الريف المصرى ومحاولة التعرف على العلاقة بين الفقر ودليل التنمية البشرية وهل كلما كان دليل التنمية البشرية مرتفع كلما انخفضت معدلات الفقـــر أم لا.

فهنا نحاول الإجابة على تساؤلين

1- آثار الثورة على المحافظات الريفية ومعدلات الفقر.